جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٣٢)

إمكانية وحدود مساهمة ضريبة على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى

يوليو
١٩٨٦

(بسم الله الرحمن الرحيم)

مقدمة :-

إن احدي الركائز الاساسية التي تحكم الاعداد للخطة الخمسية المقبلة ٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١ هي (مبدأ الاعتماد علي الذات) ، فلقد ساهمت التطورات الخارجية التي شهدتها البلاد في الفترة الاخيرة في تعميق الشعور لدي الجميع بأن السبيل السليم لاحداث تنمية اقتصادية مستقلة قادرة بدورها علي تعميق الاستقلال الاجتماعي والسياسي ، هو الاعتماد علي النفس بالدرجة الاولي .

وتحقيق الاعتماد علي الذات يتطلب بدوره تحقيق اهداف استراتيجية مثل زيادة الانتاج وزيادة الصادرات وترشيد الاستهلاك.

ولاشك أن تحقيق هذه الاهداف يعتمد بالدرجة الاولي علي تنمية القطاعات السلعية من ناحية وتعبئة جزء من امكانيات هذه القطاعات بغية اعادة استثماره من اجل مزيد من زيادة الانتاج من ناحية اخري . وقطاع الزراعة مازال يحتل اهمية كبيرة بين هذه القطاعات .

إن تنمية وتعبئة القطاعات السلعية - ومنها قطاع الزراعة - في سبيل احداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتم في المقام الاول عن طريق التدخل المباشر في العملية الانتاجية مثل زيادة الاستثمارات او تطوير ادوات الانتاج ، الا انه مما لاشك فيه ان التدخل غير المباشر عن طريق السياسات المالية والنقدية له الاثر الفعال في هذا المجال .

وتعتبر الموازنة العامة الاداة الرئيسية للدولة سواء اذا حاولت التدخل المباشر او غير المباشر في النشاط الاقتصادي ، اذ عن طريق الموازنة العامة للدولة يمكن التأثير في معدل نمو الدخل القومي ، فبواسطة الادوات المالية ممثلة في النفقات العامة والضرائب يمكن التأثير في حجم الدخل القومي المتحقق ، وذلك عن طريق بعض السياسات مثل الانفاق الاستثماري او الدعم الاقتصادي للمشروعات .

ونظرا لهذا الدور المتنامي للموازنة العامة للدولة في النشاط الاقتصادي ، فقد اصبحت قضية عجز الموازنة العامة من القضايا الرئيسية المطروحة الان في سبيل المحاولات المبذولة لاصلاح المسار الاقتصادي .

وذلك يرجع الي عوامل متعددة منها التدهور الشديد والمفاجئ في اسعار البترول وكذلك انخفاض الحصيلة من السياحة وقناة السويس بالاضافة الي انخفاض تحويلات المصريين بالخارج .

كما أن لمشكلة استمرار تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة الاثر المباشر علي هيكل توزيع الدخل حيث انه يؤدي الي الارتفاع المستمر في الاسعار وهذا له الاثر السلبي علي اصحاب الدخول الدنيا.

وقضية هذه الدراسةهي: كيف السبيل الي زيادة مساهمة قطاع الزراعة في تمويل الموازنة العامة للدولة بحيث تستطيع ان تلعب دورا اكثر ايجابية في مجال مواجهة العجز الحادث في الموازنة ، وفي نفس الوقت تتمكن الدولة عن طريق سياسات معينة استخدام جزء من هذه المساهمة في احداث توزيعات دخلية من شأنها اصلاح الهيكل الحالي لتوزيع الدخل ، بإعتبارهما من المشاكل الملحة والمطروحة في هذه الآونة قيد البحث .

وفي هذا المجال يمكن للسياسة الضريبية في قطاع الزراعة ان تلعب دورا رئيسيا . ونظرا لان السياسة الضريبية الحالية قاصرة عن القيام بمثل هذا الدور ، فإن هذه الدراسة تطرح إقتراحا محددا ينصرف الي فرض ضريبة مناسبة علي الدخل الزراعي ومناقشة الجوانب المختلفة الخاصة بهذا الاقتراح لبيان مدي جدوي هذا المقترح.

وتعتمد الدراسة علي إتباع الاسلوب الاحصائي في معظم الاحوال والاسلوب الوصفي في احيان اخري لدراسة بعض المتغيرات الاقتصادية المتصلة بموضوع الدراسة وخاصة فيما يتصل بالضرائب والدخل الزراعي وذلك لعقد بعض المقارنات التي يمكن عن طريقها التوصل الي سلبيات وإيجابيات السياسة الضريبية الزراعية في مجال المشكلة موضوع

البحث ومنها يمكن الوصول الي محاولة محددة لرسم سياسة ضريبية تحقق الهدف المرجو منها .

ولقد اعتمدت الدراسة في هذا المجال علي اصدارات الجهات والوزارات المعنية والبيانات المنشورة وغير المنشورة سواء لهذه الجهات او للمراكز البحثية المختصة ، وكذلك علي الدرا التي قدمت الي المؤتمرات العالمية في السنوات الاخيرة ، بالاضافة الي المقابلات الشخصية مع بعض المسئولية والخبراء كل في مجاله .

ولكن بالرغم من ان البحث ينصب بصفة اساسية علي السياسة الضريبية في قطاع الزراعة ، إلا انه من الضروري ان نتعرض في بداية الدراسة بإيجاز الي شكل وحجم العجز في الموازنة العامة للدولة وهيكل توزيع الدخل القومي بصفتهما مشكلتي البحث .

ولذلك فإن هذه الدراسة تنقسم الي ثلاثة فصول عدا المقدمه والملخص . يتناول الفصل الاول منها بعض الجوانب الخاصة بالعجز في الموازنة العامة للدولة وإختلال هيكل توزيع الدخل القومي بالقدر الذي يمكننا من بيان مدي هاتين المشكلتين ، ثم نتناول مدي مناسبة السياسة الضريبية الحالية - بإعتبار أن الضريبة الزراعية جزء منها يتأثر بها ويؤثر فيها - في خدمة هدف خفض حجم هذا العجز وتحسين توزيع الدخل القومي .

أما الفصل الثاني فيتناول دور السياسة الضريبية في قطاع الزراعة بصفة خاصة في محاولة مجابهة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة ومحاولة إصلاح هيكل توزيع الدخل الزراعي .

وفي الفصل الثالث يتم عرض إقتراح محدد لاصلاح السياسة الضريبية في قطاع الزراعة مع إبراز جدوي هذا الاقتراح للمساهمة في إصلاح العجز في الموازنة العامة للدولة وإعادة توزيع الدخل الزراعي .

وقد قام بإعداد هذه الدراسة الدكتور/ عبد الفتاح محمد حسين الخبير بالمعهد وساعده السيد / حسين طه الفقير الباحث بالمعهد

والمهندس / محمود موسي الفرارجي بوزارة التخطيط في اعداد البيانات اللازمة للدراسة .

وإذ نتشرف بتقديم هذه الدراسة كجزء من البرنامج البحثـــي للمعهد لعام ١٩٨٧/٨٥ - نرجو ان تكون أسهاماً في هذا الموضوع الهـام بما يساعد في بناء السياسات واتخاذ القرارات .

مدير المعهـــد

أستاذ دكتور/ رجاء عبد الرسول حسن

المحتويـــــــات

		رقم الصفحة
الفصل الأول	: دور السياسة الضريبية الحالية في محاولة تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة وإعادة توزيـــع الدخل القومي	١
١٠١	تطور العجز في الموازنة العامة للدولة	٢
٢٠١	هيكل توزيع الدخل القومي	٦
٣٠١	مدي مساهمة السياسة الضريبية الحالية في تمويـل الموازنة العامة للدولة وإعادة توزيع الدخـــل القومي	١٢
الفصل الثاني	: دور السياسة الضريبية في قطاع الزراعة فـــي تمويل الموازنة العامة للدولة وإعادة توزيع الدخل الزراعي	١٩
١٠٢	مدي مساهمة الضريبة الزراعية في تمويل الموازنة العامة للدولة	١٩
١٠١٠٢	تطور حصيلة الضريبة من قطاع الزراعة.....	٢٠
	أولا :ـ الضرائب المباشرة	٢٠
	ثانيا :ـ الضرائب غير المباشرة	٢٣
٢٠١٠٢	الجانب التمويلي لسياسة الانفاق العام في قطـاع الزراعة	٣٣
٢٠٢	مدي ملائمة الضريبة الزراعية للمساهمة في محاولة إصلاح هيكل توزيع الدخل الزراعي	٣٩
١٠٢٠٢	هيكل توزيع الدخل الزراعي	٣٩
٢٠٢٠٢	أثر الضريبة الزراعية علي توزيع الدخل الزراعي	٤٤
٣٠٢٠٢	الجانب التوزيعي لسياسة الإنفاق العام في قطـاع الزراعة	٤٧
الفصل الثالث	: سياسة مقترحة للضريبة الزراعية ودورها فـــي علاج مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولـــة وإصلاح هيكل توزيع الدخل الزراعي	٤٩

تابع المحتويـــات

		رقم الصفحة
١٠٣	معالم السياسة الضريبية المقترحة	٤٩
٢٠٣	حساب تقديري لهيكل توزيع الدخل الزراعي	٥٤
٣٠٣	حساب تقديري للحصيلة الإحتمالية للضريبـــــة المقترحة	٦٦
	الملخص والتوصيات	٧٢
	المراجع	٨٢

فهرس الجداول

رقم الجدول		رقم الصفحة
١ ـ ١	تطور العجز الإجمالي للموازنة العامة للدولة في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤/٨٣ .	٢
١ ـ ٢	تطور الفائض أو العجز الجاري للموازنة العامة للدولة في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤/٨٣.	٣
١ ـ ٣	نصيب التمويل المصرفي في تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤/٨٣.	٥
١ ـ ٤	توزيع الدخل القومي بين الأجور وعوائد حقوق التملك في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣/٨٢.	٨
١ ـ ٥	التوزيع النسبي للدخل القومي بين القطاعات الإقتصادية في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢/٨١.	١٠
١ ـ ٦	تطور نصيب الحصيلة الضريبية من الدخل القومي في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤/٨٣.	١٢
١ ـ ٧	تطور نصيب الحصيلة الضريبية من الدخل القومي في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢/٨١.	١٣
١ ـ ٨	تطور المتأخرات الضريبية في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣/٨٢.	١٤
١ ـ ٩	تطور هيكل الحصيلة الضريبية في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤/٨٣.	١٦
٢ ـ ١	تطور العلاقة بين حصيلة الضرائب واجمالي حصيلة الضرائب المباشرة في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣/٨٢.	٢١
٢ ـ ٢	تطور نصيب الحصيلة الضريبية من الدخول المتحققة خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣/٨٢.	٢٢
٢ ـ ٣	تطور الوزن النسبي لقيمة الانتاج من الحاصلات الحقلية الخاضعة لنظام التسويق التعاوني في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤/٨٣.	٢٥
٢ ـ ٤	الوزن النسبي للكميات المسلمة إجباريا من الحاصلات الحقلية المسوقة تعاونيا في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥/٨٤.	٢٧
٢ ـ ٥	الوزن النسبي لقيمة الحصة المسوقة تعاونيا من الحاصلات الحقلية الخاضعة لهذا النظام في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤/٨٣.	٢٩
٢ ـ ٦	تطور العلاقة بين الاسعار المزرعية واسعار التصدير او الاستيراد لأهم المحاصيل المسوقة تعاونيا في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤/٨٣.	٣١

تابع فهرس الجداول

		رقم الصفحة
٢ ـ ٧	تطور الوزن النسبي للإستثمارات العامة والخاصة في قطاع الزراعة والري في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥/٨٤.	٣٤
٢ ـ ٨	تطور اهم بنود الدعم المقدم لقطاع الزراعة في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣/٨٢.	٣٦
٢ ـ ٩	تطور مساهمة حصيلة الضرائب المباشرة في تغطية الانفاق العام والخاص بالإستثمارات وأهم بنود الدعم في قطاع الزراعة في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣/٨٢.	٣٨
٢ ـ ١٠	توزيع الدخل الزراعي بين الأجور وعوائد حقوق التملك في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥/٨٤.	٤٠
٢ ـ ١١	توزيع عوائد حقوق التملك في قطاع الزراعة بين صافي الربح والإيجار في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣/٨١.	٤٢
٣ ـ ١	توزيع فرضي للحيازة الزراعية في عام ١٩٦١.	٥٧
٣ ـ ٢	توزيع تقديري للدخل الزراعي في عام ١٩٨٥/٨٤.	٥٩
٣ ـ ٣	متوسط تكلفة وإنتاجية الفدان من القطن في حالة الخدمة الآلية وفي حالة الخدمة اليدوية لعام ١٩٦٩.	٦١
٣ ـ ٤	توزيع المساحة المزروعة فاكهة حسب حجم الحيازة عام ١٩٦١.	٦٣
٣ ـ ٥	تطور انصبة مساحة المحاصيل الحقلية ومساحة الفاكهة من المساحة المحصولية في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤/٨٣.	٦٤
٣ ـ ٦	أسعار الشرائح المختلفة للضريبة العامة علي الايراد .	٦٧
٣ ـ ٧	الحصيلة الإحتمالية للضريبة المقترحة علي الدخل الزراعي.	٦٨
٣ ـ ٨	التوزيع النسبي للأعباء الضريبية في ظل السياسة الضريبية المقترحة .	٧٠

الفصـــــــل الأول

دور السياسة الضريبية الحالية في محاولة تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة واعادة توزيع الدخل القومـــي

ان اهمية الموازنة العامة للدولة في مجال التنمية الاقتصادية تنبع من خلال ان جزءا كبيرا من الدخل القومي يتم تعبئتة والتصرف فيه عن طريق الموازنة العامة ، وهذا الجزء يتوقف حجم وطريقة التصرف فيه بصفة عامة علي شكل السياسة الاقتصادية للدولة ، وبصفة خاصة علي السياسات المتبعة بشأن اعداد الموازنة العامة للدولة · ولقد بلغ متوسط نصيب الانفاق العام خلال الموازنة من الدخل القومي حوالي ٥٩٪ في الستينات وحوالـــي ٥٠٪ في السبعينات ، ثم ارتفع هذا المتوسط في النصف الاول من الثمانينات حتـــي وصل الي حوالي ٦٠٪ · ولقد بلغ نصيب الانفاق الاستثماري من الانفاق العام في نفـس الفترة حوالي ٣٢٪ ، ١٨٪ ثم ارتفع الي ٣٦٪ ، بينما بلغ نصيب الانفاق الجـــاري ٦٨٪ ، ٨٢٪ ، ٦٤٪ في المتوسط .(١)

ولذلك فان هناك علاقة وثيقة بين سياسات الموازنة العامة للدولة وبين هيكل توزيع الدخل القومي · فبعد مرحلة انتاج الدخل القومي وتوزيعه الابتدائي بيـــن المشاركين في انتاجه سواء قطاعات اقتصادية او افراد ، يتم عن طريق الموازنـــة العامة للدولة اعادة توزيع هذا الدخل سواء بين القطاعات او بين فئات المجتمـــع المختلفة ، وذلك عن طريق السياسة المالية بما تتضمنه من سياسات مثل السياســـة الضريبية والسياسة الاستثمارية وسياسة الدعم · ولاشك ان لهذه السياسات الاثـــر الكبير في شكل وحجم فائض او عجز الموازنة العامة ، هذا من ناحية ، ومن ناحيـــة اخري فان لاسلوب تغطية هذا العجز الاثر الكبير ايضا علي شكل توزيع الدخل، فمثلا اذا ماتم تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق اصدار البنكنوت فان ذلك سيكون من اثارة ارتفاع الاسعار ومايصاحبه من ضغوط تضخمية تصيب في المقـــام الاول ذوي الدخول الدنيا ·

---

(١) المصادر : الأرقام الخاصة بالستينات والسبعينات من :

Abdel-Fattah Hussein, Die Steuerpolitik in der Landwirtschaft zur Erhohung der Akkumulation und als Mittel der Umverteilung des Agrareinkommens in Entwicklungeslandern am Beispiel Agyptens, Dissertation, Hfo, Berlin, 1984, P. 28.

والارقام الخاصة بالثمانينات محسوبة من :

IMF, Arab Republic of Egypt-Recent Economic Developments, Document of International Monetary Fund, SM/84/136 Confidential Information, 1984, P. 110.

والبنك الأهلي المصري ـ النشرة الاقتصادية ـ المجلد السابع والثلاثون ـ العـــدد الاول ١٩٨٤ صـــ٢٩ ·

وفي هذا الجزء تتم محاولة القاء الضوء علي العلاقة المتبادلة بين شكل توزيع الدخل القومي بصفته المصدر الوحيد للموارد المحلية للموازنة العامة للدولة وحجم وطبيعة العجز في هذه الموازنة باعتباره من اهم القضايا الاقتصادية الراهنة وفي نفس الوقت محاولة اظهار طبيعة الدور التي تقوم به السياسة الضريبية الحالية في تعبئة جزء من الدخل القومي وبالتالي محاولة الاقلال من حجم العجز في الموازنة العامة للدولة .

١ - ١ تطور العجز في الموازنة العامة للدولة

امام التزايد المستمر للنفقات العامة عن الايرادات العامة تزايد حجم العجز في الموازنة العامة للدولة وذلك ما يستوضح من الجدول التالي .

جدول (١-١) تطور العجز الاجمالي للموازنة العامة للدولة في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤/٨٣

(مليون جنيه)

السنوات	اجمالي الايرادات العامة	اجمالي الانفاق العام	العجز الاجمالي	نسبة تغطية الايرادات للنفقات %
١٩٧٤	١٣٥٨	٢٢٢٨	٨٧٠	٦١
١٩٧٥	١٧٩٩	٣٢٦٢	١٤٦٣	٥٥
١٩٧٦	٢٢٧٩	٣٦٥٠	١٢٤١	٦٢
١٩٧٧	٣٠٩٢	٤٤٩٣	١٤٠١	٦٩
١٩٧٨	٣٥٥٧	٥٩٩٥	٢٤٣٨	٥٩
١٩٧٩	٣٦٨٤	٦٨٢٧	٣١٤٣	٥٤
١٩٨١/٨٠	٧٢٧٥	٩٩٨٣	٢٧٠٨	٧٣
١٩٨٢/٨١	٨٢٣٣	١٢٢٧٢	٤٠٣٩	٦٧
١٩٨٣/٨٢	٩٠٥٩	١٣٢٨٨	٤٢٢٩	٦٨
١٩٨٤/٨٣	١٠٢٣٧	١٥٨١٥	٥٥٧٨	٦٥

المصدر :- للسنوات حتي ١٩٧٩ .

World Bank, A.R. Egypt Issues of trade Strategy and Investment Planning, Rep. No. 3136 EGP January 1983.

والسنوات حتي ١٩٨٤/٨٣ .

IMF, Arab Republic of Egypt-Recent Economic Developments, Op.

ومأخوذة عن : د. محمد محمد البنا - العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية في في اطار ادارة الدين العام الداخلي - المؤتمر العلمي السنوي العاشر للاقتصاديين المصريين - ١٩٨٥ ص ٩ .

ان الجدول السابق ليوضح القصور المستمر للايرادات العامة في مقابلة النفقات العامة حيث تراوحت نسبة مقابلة الايرادات للنفقات بين ٥٥٪ في عام ١٩٧٥ ، ٧٣٪ في عام ١٩٨١/٨٠ . ولقد بلغ متوسط مقابلة الايرادات للنفقات العامة في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤/٨٣ حوالي ٦٣٪ سنويا .

ان هذا يوضح مدي خطورة العجز في الموازنة العامة والذي ازداد سنويا باستمرار بحيث بلغ ٦٤١٪ في عام ١٩٨٤/٨٣ اذا ماقورن بنظيرة في عام ١٩٧٤ ، اي ان المعدل السنوي لتزايد العجز في هذه الفترة بلغ ٥٤٪ في المتوسط . ان هذه المشكلة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة تبدو اكثر تعقيدا ، حيث ادي اغراق السوق العالمي بانتاج البترول الي انخفاض اسعار صادرات البترول المصري بالاضافة الي خفض معدلات الانتاج مما يؤثر علي حصيلة ايرادات الدولة من تصدير البترول . كما ان هذا الانخفاض في اسعار البترول والذي صاحبة محاولات بعض الدول المنتجة للبترول للحد من انتاجها بالاضافة الي الظروف الناتجة عن حرب الخليج ، ادي كل ذلك الي انخفاض عوائد قناة السويس . كل ذلك بالاضافة الي عوامل اخري ادي الي تفاقم مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة ، واذا مااستمرت هذه الظروف في المستقبل فان هذه المشكلة سوف تزداد تعقيدا اذا لم تتخذ اجراءات مناسبة للتخفيف من حجم المشكلة .

الا أنه يجب التفرقة بين ماذا كان هذا العجز ناتجا عن تزايد النفقات الجارية عن الايرادات الجارية - وهنا تكمن المشكلة - وماذا كان هذا العجز في الموازنة الاستثمارية ، لان هذا النوع الاخير من العجز ناتجا عن استثمار منتج يولد دخولا تزيد من امكانية سداد نفقاته.

جدول (١-٢) تطور الفائض او العجز الجاري للموازنة العامة للدولة في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٤/٨٣

(مليون جنيه)

السنوات	الايرادات الجارية	النفقات الجارية	الفائض (العجز) الجاري	نسبة تغطية الايرادات الجارية للنفقات الجارية ٪
١٩٧٩	٣٥٤٠ر٧	٤١١٣ر١	٥٧٢ر٢	٨٦
١٩٨١/٨٠	٥٩٢٤ر٩	٥٧٠٦ر٧	٢١٨ر٢	١٠٤
١٩٨٢/٨١	٧٨٨٩ر٥	٧١٤٧ر٩	٧٤١ر٦	١١٠
١٩٨٣/٨٢	٨٦٩٣	٨٧٥٤	(٦١)	٩٩
١٩٨٤/٨٣	٩٩٧٤	٩٨٩١	٨٣	١٠١

المصدر : - البنك الاهلي المصري - النشرة الاقتصادية - المجلد السابع والثلاثون - العدد الاول ١٩٨٤ - ص ٢٩.

من الواضح ان نتيجة الموازنة الجارية تتراوح بين العجز تارة والفائض تارة اخري ، مما يعكس درجة مقابلة الايرادات الجارية للنفقات الجارية ، حيث تراوحت بين ٨٦٪ عام ١٩٧٩ ، ١٠٤ عام ١٩٨١/٨٠.

ونظرا لان محصلة الموازنة الجارية تصب في النهاية في الموازنة الاستثمارية وبالتالي تؤثر في نتيجة هذا الجزء من الموازنة وبالتالي في النتيجة الكلية للموازنة العامة سواء بالسلب او بالايجاب ، فيجب كأحد بدائل تحسين موقف الموازنة العامة ان يتم اصلاح موقف الموازنة الجارية بأن يتم القضاء علي العجز الناتج في بعض السنوات ، بل وتحقيق فائض يكون من نتيجته تحسين موقف الموازنة الاستثمارية ، وبالتالي امكانية زيادة الانفاق الاستثماري العام ، دونما ان تكون هذه الزيادة في الاستثمارات علي حساب التزايد في حجم العجز في الموازنة العامة للدولة . وهذا مالم يتحقق حتي الان ، فلو تأملنا درجة مساهمة الفائض في القسم الجاري للموازنة - في السنوات التي يتحقق فيها الفائض - في تخفيض العجز الكلي للموازنة العامة ، لوجدنا ان الفائض الجاري بلغ حوالي ٨٪ ، ١٨٪ ، ١٪ في السنوات ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٢/٨١، ١٩٨٤/٨٣ ، وهذه مساهمة تعتبر ضئيلة .

وكما سبق الاشارة الي انه يجب التفرقة بين ماإذا كان العجز في القسم الجاري للموازنة او ماإذا كان في القسم الاستثماري ، فيجب ايضا في نفس الوقت التفرقة بين الوسائل المختلفة المتبعة في مقابلة هذا العجز. لانه كما تكمن الخطورة في تزايد العجز الجاري ، هناك خطورة ايضا فيما اذا تم تمويل هذا العجز عن طريق التمويل المصرفي واصدار البنكنوت ، لان ذلك يصاحبه ضغوط تضخمية من شأنها احداث توزيعات دخلية في غير مصلحة ذوي الدخول المحدودة ، بالاضافة الي الاثار السلبية الاخري مثل ارتفاع تكلفة الاستثمار ، مما يخفض من حجم المشروعات الممكن اقامتها عن طريق الاستثمارات المخططة وبالتالي التأثير بصورة سلبية علي الاقتصاد القومي ككل .

وكما يشير الجدول التالي ، نجد ان نصيب التمويل المصرفي في تمويل العجز الكلي للموازنة العامة للدولة بلغ في الفترة ١٩٧٤ - ٨٣ /١٩٨٤ حوالي ٤٢٪ في المتوسط ولقد تراوحت هذه النسبة بين ٣٤٪ في السنوات ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ٧٠٪ في عام ٨٢/٨١، وهذا بالطبع يعتبر ظاهرة غير صحية .

ومن المعلوم ان تحسين موقف الموازنة الجارية يكون باتباع احد بديلين : اما بخفض الانفاق الجاري ، او بزيادة الايرادات الجارية بحيث تفوق هذه الايرادات النفقات الجارية ويتحقق بالتالي فائض جاري يمكن ان يوجه الي الانفاق الاستثماري العام .

جدول (١-٣) نصيب التمويل المصرفي في تمويل
العجز في الموازنة العامة للدولة في الفترة ١٩٧٤ -١٩٨٤/٨٣

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣
العجز الكلي بالمليون جنيه	٨٧٠	١٤٦٣	١٢٤١	١٤٠١	٢٤٣٨	٣١٤٣	٤٠٣٩	٤٢٢٩	٥٥٧٨
التمويل المصرفي بالمليون جنيه	٣١٤	٧٣١	٤٣٧	٤٧١	٨٢٧	١٢٥٦	٢٧٤٤	١٧١٠	١٩٨٨
التمويل المصرفي العجز الكلي ٪	٣٦	٥٠	٣٥	٣٤	٣٤	٤٠	٧٠	٤٠	٣٦

المصدر :-

حسبت حسب المصدر السابق .

ونظرا لاننا في هذه الدراسة نتناول جانب الايرادات ، وفي ظل الظروف الاقتصادية الخارجية والتي سبق الاشارة اليها ، يجب علي المرء بصدد اصلاح هيكل الموازنة العامة للدولة بالشكل الذي يقلل من حجم العجز الحادث فيها ، ان يعتمد علي تعبئة جزء متزايد من الدخل القومي . وهذا يدفع الي القاء بعض الضوء علي هيكل توزيع الدخل القومي سواء بين الفئات الاجتماعية او القطاعات الاقتصادية المختلفة حتي يمكن تحديد مكامن الفائض من هذا الدخل بحيث يمكن اختيار الوسائل المناسبة لجذب هذا الفائض بحيث يصب في النهاية في الموازنة العامة للدولة باعتبارها الاداة التي عن طريقها يمكن تدبير الاموال اللازمة لتنفيذ الاستثمارات المحددة في الخطة .